ثمانون عاماً في مسيرة التعليم العالي

طموح

بلا حدود

التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة

يشهد التعليم العالي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، المزيد من المنجزات والقفزات العملاقة على امتداد الوطن، بوصف التعليم ركيزة مهمة من الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التقدم، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم، وثمرة لإنجازات خادم الحرمين الشريفين العظيمة في مجال تطوير التعليم العالي، تم منحه، حفظه الله، جائزة الملك خالد للإنجاز الوطني في دورتها الأولى.

وتعيش المملكة حالياً نهضة تعليمية شاملة ومباركة توّجت بـ٢٤ جامعة حكومية و٩ جامعات أهلية، موزّعة جغرافياً لتغطي احتياجات المملكة، بلغ عدد طلبتها نحو مليون طالب وطالبة، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات نحو ٣٣ ألف أستاذ للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

وتشهد وزارة التعليم العالي جهودا مكثفة ودؤوبة في سبيل تنفيذ سياسات الدولة الرامية إلى تطوير التعليم الجامعي من منطلق التوجيهات السامية التي تهدف إلى الرقي بمستوى التعليم الجامعي كماً ونوعاً، وبما يتلاءم والظروف والمستجدات المحلية والعالمية.

ويعد التعليم الجامعي من الدعامات المؤثرة في المسيرة التنموية لأي بلد، وخاصة في عصر اقتصاد المعرفة الذي يشكّل فيه الاستثمار في العنصر البشري وبناء الإنسان والأخذ بأساليب الرقي والتقدم ونشر العلم، حجر الزاوية والمعيار الأمثل لقياس تطور الأمم وتقدمها.

مشاريع ضخمة

تتمتع كل جامعة بقدر من الاستقلالية في المجالين الأكاديمي والإداري، وتؤدي رسالتها العلمية المتميزة في مدن جامعية صممت وفق أحدث الأساليب المعمارية الحديثة، ووفرت لها الاعتمادات المالية لتحقيق أهدافها، وخلق مناخ علمي مريح للطلبة والباحثين.

وتوّج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، زياراته لمناطق المملكة بترسية ووضع حجر الأساس لجامعات جديدة هي جامعات جازان ونجران والباحة وحائل والحدود الشمالية والجوف وتبوك، بتكاليف تصل إلى خمسة مليارات ريال في المرحلة الأولى من مشاريع هذه الجامعات الحديثة.

كما صدرت موافقته الكريمة في الثالث من شهر رمضان ١٤٣٠هـ على إنشاء أربع جامعات هي جامعة الدمام وجامعة الخرج وجامعة شقراء وجامعة المجمعة، وتضمنت الميزانية العامة للدولة للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة تزيد على ثلاثة مليارات ريال.

وتعزيزاً لدور المرأة ومشاركتها الإيجابية في التنمية وخدمة المجتمع في ظل القيم الإسلامية السمحة، وضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، في شهر شوال ١٤٢٩هـ في مرحلة تاريخية من مراحل تطور تعليم المرأة، حجر الأساس لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات، التي تقام على أرض مساحتها ثمانية ملايين متر مربع، وتبلغ مسطحات مبانيها قرابة ثلاثة ملايين متر مربع.

كما دشّن خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، ووضع حجر الأساس في شهر صفر ١٤٣٠هـ، عدداً من المشاريع الإنشائية والإستراتيجية لجامعة الملك سعود، ومن أهمها المدينة الجامعية للطالبات، واستكمال المدينة الطبية وإسكان أعضاء هيئة التدريس، ومجموعة مباني الكليات للطلاب، إضافة إلى المرحلة الأولى لأوقاف الجامعة ووادي الرياض للتقنية، بكلفة إجمالية تبلغ ١٤ ملياراً و٣٩ مليون ريال.

وتوّج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود اهتمامه بالتقنية الحديثة بافتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في الرابع من شهر شوال ١٤٣٠هـ، وذلك بمركز ثول الواقع على البحر الأحمر شمال محافظة جدة.

وتعد جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية - التي أقيمت على ضفاف البحر الأحمر، بتكلفة تبلغ ١٠ مليارات ريال - جامعة عالمية رائدة متميزة تختص

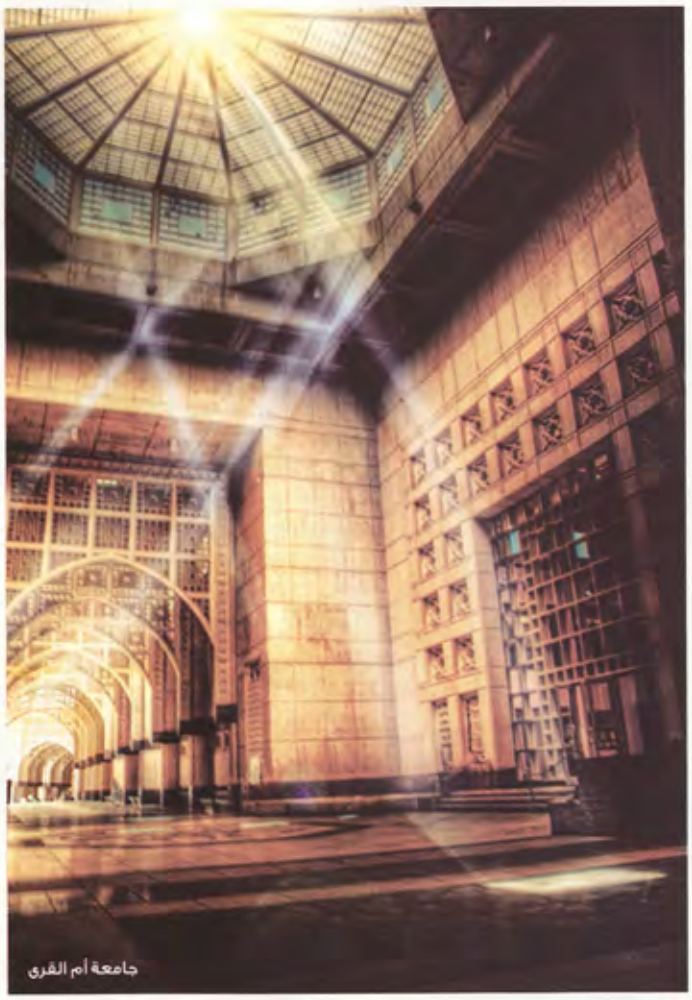
جامعة أم القرى

أعمال البناء في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات

بالبحث العلمي والتطوير التقني والابتكار والإبداع، وتستقطب نخبة من العلماء والباحثين المتميزين والطلبة الموهوبين والمبدعين، بهدف دعم التنمية والاقتصاد الوطني، ولتوجه الاقتصاد نحو الصناعات القائمة على المعرفة.

توسع شامل

وتسعى وزارة التعليم العالي إلى التوسع في استيعاب الطلبة، بما يتواءم مع حاجة المجتمع وسوق العمل، وقد تجسد ذلك في استمرار القبول في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وفي دعم برامج التعليم العالي الأهلي، علاوة على التوسع في إنشاء الكليات والجامعات الأهلية.

وترتب على التوسع في أعداد الجامعات والكليات، رفع الطاقة الاستيعابية للطلاب والطالبات المقبولين في الجامعات في المملكة.

وتشير إحصاءات وزارة التعليم العالي إلى أن الجامعات السعودية وفرت للعام الجامعي ١٤٣٠- ١٤٣١هـ ٢٥٠٠٠ مقعد لطلاب وطالبات الثانوية العامة، ما يعني أن الجامعات باتت مهيأة لاستيعاب ٩١ ٪ من خريجي الثانوية العامة للعام السابق، وهو ما يعد من أعلى المعدلات العالمية لقبول خريجي الثانوية العامة، وأن هذا العدد لا يشمل المقاعد المتاحة في مسارات التعليم فوق الثانوي الأخرى، ومن ضمنها: الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد الإدارة العامة، والكليات الجامعية في الجبيل وينبع، إضافة إلى الجامعات والكليات الأهلية، والمقدر أن توفر جميعها ما يقارب ٦٥٠٠٠ مقعد إضافي، عدا القبول في القطاع العسكري، وهذا يعني أن الفرص المتاحة التي توفرها جميع مؤسسات التعليم فوق الثانوي باتت مهيأة لقبول جميع خريجي الثانوية العامة للعام المشار إليه.

وفي إطار الدعم الذي يلقاه التعليم العالي من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين في إطار سعيها للتحول نحو مجتمع المعرفة، تم تخصيص ٢٦٪ من ميزانية الدولة لقطاع التعليم.

ونتيجة لهذا الاهتمام، حققت المملكة تطورا ملموسا في مجال البحث العلمي، وبناء الشراكات مع الجامعات العالمية المتميزة، والاهتمام ببرامج الجودة في مؤسسات التعليم العالي ومخرجات التعليم.

وتحفيزا للباحثين، تم تكريم الحاصلين على براءات الاختراع من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، ومنحهم وسام الملك عبدالعزيز من الدرجتين الممتازة والأولى، وإنشاء معاهد وكراسي بحوث في جامعات المملكة في مجالات متخصصة.

تشهد المملكة نهضة تعليمية شاملة توّجت بـ (٢٤) جامعة حكومية و (٩) جامعات أهلية موزّعة في المملكة بلغ عدد طلّبتها نحو المليون وبلغ عدد أعضاء هيئات التدريس فيها نحو (٣٣) ألفاً

تسعى وزارة التعليم العالي إلى التوسع في استيعاب الطلبة بما يتواءم مع حاجة المجتمع وسوق العمل

تجارب دولية

ولتوحيد جهود مؤسسات التعليم العالي في الاستفادة من التجارب الدولية، وتحقيق التعاون المشترك مع الجامعات والمعاهد العالمية في فترة شهدت فيها المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، توسعاً في إنشاء الجامعات، وابتعاث الآلاف من الطلاب إلى الخارج، نظمت وزارة التعليم العالي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في شهر صفر ١٤٣١هـ الموافق يناير ٢٠١٠م، معرضاً

دولياً للتعليم العالي في مركز معارض الرياض.

وقد شاركت في المعرض مؤسسات من التعليم العالي العالمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، إلى جانب الجامعات السعودية والمعاهد العليا وهيئات الجودة والقياس والتقويم والاعتماد الأكاديمي والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ومراكز الأبحاث والدراسات.

ومثّل هذا استجابة للرغبة الملحة في عقد برامج توأمة وشراكة حقيقية مع الجامعات المميزة عالمياً لمواصلة تطوير التعليم العالي في المملكة، ونقل الخبرات والبرامج المميزة إليها، وتفعيل برامج الابتعاث، بما في ذلك تمكين أبناء المملكة من اختيار الوجهة الصحيحة والمناسبة لهم في التعليم.

وكان من أهداف المعرض الدولي للتعليم العالي تحقيق وعي معرفي كامل بقضايا التعليم العالي ومؤسساته على المستوى العالمي، وذلك بما يسهم في مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها هذا النشاط الحيوي المهم.

كما يهدف إلى إتاحة الفرصة للمجتمع بمختلف مؤسساته وأفراده للتعرف على التجارب الدولية الرائدة، وفتح قناة تواصل إيجابية بين الجهات التعليمية في المملكة ومؤسسات التعليم العالي في العالم أجمع.

تقنية النانو

وإنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، تم إنشاء العديد من المعاهد والمراكز في بعض الجامعات لأبحاث التقنيات متناهية الصغر (النانو)، وتعد تقنية النانو فتحاً علمياً جديداً تنتظره البشرية بالكثير من الترقب والآمال العريضة في استثمار هذه التقنية في الكثير من المجالات العلمية والاقتصادية المهمة التي تتصل اتصالا مباشرا بحياة الإنسان الذي تتعقد احتياجاته الحياتية وتتزايد بحكم التطور الحضاري الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

ولأهمية هذه التقنية والطفرة التي ستحققها للعالم خلال القرن الحادي والعشرين، تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، في شهر ذي القعدة ١٤٢٧هـ بمبلغ ٣٦ مليون ريال من حسابه الخاص لتمويل استكمال التجهيزات الأساسية

وفد طلابي سعودي يمثل المملكة في إحدى الدورات الرياضية برعاية وزارة التعليم العالي

لمعامل متخصصة في مجال التقنية متناهية الصغر المعروفة بتقنية النانو في ثلاث جامعات هي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وبنصيب ١٢ مليون ريال لكل جامعة.

وتحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - افتتح معالي وزير التعليم العالي بالنيابة المؤتمر الدولي لصناعات تقنية النانو الذي ينظمه معهد الملك عبدالله لتقنية النانو في جامعة الملك سعود في الرياض، وشارك فيه علماء بارزون من المملكة العربية السعودية والدول العربية وعدد من دول العالم.

وناقش المؤتمر العديد من المحاور التي تتعلق بتقنية النانو، وتركز على الجوانب التطبيقية والصناعية، مثل معالجة المياه والبيئة والطاقة والجوانب التعليمية والتدريبية لعلوم النانو ودور التقنية النانوية في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة.

ويعد معهد الملك عبدالله لتقنية النانو - المنظم لهذا المؤتمر - أحد أفكار وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، الذي تجاوز اهتمامه بالعلم إلى ضرورة متابعة جديدة، والسعي الجاد لغرسه في تربة البلاد. فكانت تقنية النانو سمة بارزة على الصعيد المعرفي وجّه إليها قائد البلاد، مقدما دعما سخيا لها، متطلعا لثمارها بوصفها القاعدة التي تعتمد عليها الدول المتطلعة لتحقيق مركز متقدم في التنافس العالمي، لكون هذه التقنية بوابة التأثير المباشر في اقتصاديات العالم الحديث التي من أبرزها الاقتصاد المعرفي.

ويهتم معهد الملك عبدالله لتقنية النانو في جامعة الملك سعود بالمجالات البحثية والتطويرية والتطبيقية في مجالات الطاقة، ومعالجة المياه والاتصالات والطب والصيدلة، والغذاء والبيئة، وتصنيع ودراسة خصائص مواد النانو، إضافة إلى المجالات التعليمية والتدريبية في مختلف مجالات النانو، وكذلك المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية المتعلقة بصناعة النانو.

برامج الابتعاث

إيماناً من القيادة الرشيدة بأن الإنسان هو ثروة الوطن الحقيقية، ولتنويع سياسات التعليم وفلسفاته ومناهجه، ولتوفير

الفرصة للمبتعثين للدراسة في الجامعات المرموقة ذات السمعة العالية، صدرت في الرابع عشر من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٦هـ الموافقة السامية على برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي.

ويأتي البرنامج ترجمة فعلية صادقة لاهتمام القيادة بالعلم وطلابه، ودليلا راسخا على الدعم السخي الذي يحظى به قطاع التعليم العالي.

ونتيجة لهذا الدعم والاهتمام، وصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ إلى تسعة مليارات ريال للابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة في التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية للحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

وتجسيداً لاهتمام خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، بمسيرة التعليم في هذا الوطن وازدهارها، وتسخير كافة الإمكانات لتطويرها، وبما يمكن من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة بالعطاء في سبيل خدمة وبناء الوطن والمواطن والسير به لآفاق الرقي والتطور، صدرت في الخامس من شهر صفر ١٤٣١هـ موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، على تمديد فترة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لمدة خمس سنوات قادمة، اعتباراً من العام المالي ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ.

وقد أتاح هذا البرنامج لأكثر من ٨٠ ألف مبتعث ومبتعثة فرصة الدراسة واكتساب المعارف والمهارات، وتحقيق الامتداد الثقافي بين المملكة العربية السعودية والحضارات الأخرى، من خلال أكثر من ٢٥ دولة في العالم.

وصاحب هذا التوسع الكمي في أعداد المبتعثين والمبتعثات وتعدد التخصصات المبتعث لها ودول الابتعاث تنظيم في خدمة المبتعثين، حيث تمت زيادة أعداد الملحقيات الثقافية السعودية في الخارج من ٢٤ ملحقية عام ١٤٢٦هـ إلى ٣٢ ملحقية حاليا، وتم دعمها بالكفاءات المؤهلة لدعم ومساندة الطلاب والطالبات المبتعثين.

مكارم ملكية متتالية

وكان خادم الحرمين الشريفين قد تفضل، رعاه الله، بزيادة مكافآت الطلاب المبتعثين بمعدل ٥٠٪، وذلك أثناء لقائه أيده الله بمجموعة من الطلاب السعوديين المبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وسبق ذلك صدور الموافقة السامية على زيادة المكافأة الشهرية للمبتعثين في الخارج بنسبة ١٥٪، وتثبيت سعر صرف الريال مقابل عملات الدول التي تأثر المبتعثون بتذبذب سعر الصرف فيها، إضافة إلى زيادة المشمولين من أبناء المبتعثين بالمكافأة من اثنين إلى أربعة.

وامتدادا للعناية بالتعليم وأهله، وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالله على أبنائه المبتعثين وتلمسا لاحتياجاتهم، صدرت توجيهاته، حفظه الله، في الخامس من جمادى الآخرة ١٤٣١هـ بالموافقة على إلحاق الطلاب والطالبات الدارسين حاليا والمنتظمين بدراستهم على حسابهم الخاص في المعاهد والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا بعضوية البعثة. وفي مبادرة من مبادرات خادم الحرمين الشريفين، ودعمه غير المحدود لأبنائه الطلبة، لتمكينهم من الدراسة في التخصصات التي يرغبونها في الجامعات الحكومية والأهلية، كما تؤكد اهتمام الحكومة الرشيدة بدعم قطاع التعليم الأهلي الجامعي، ليكون رافدا لقطاع التعليم العالي الحكومي لإتاحة المزيد من الفرص للطلاب الراغبين في دراسة التخصصات العلمية التي تحتاجها خطط التنمية وتلبي احتياجات سوق العمل، قرر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تحمل الدولة الرسوم الدراسية لـ٥٠ في المائة من أعداد من يقبلون سنويا في الجامعات والكليات الأهلية لمدة خمس سنوات، الأمر الذي يشجع الطلاب على الالتحاق بالجامعات والكليات الأهلية والتعليم الموازي في المملكة، ويدعم مسيرة التعليم العالي الأهلي، من أجل مخرجات ذات كفاءة متقدمة تضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة، تخدم الوطن وتعمل على تمثيله في المحافل الإقليمية والدولية.